التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المدرسة الجزائرية الواقع والمأمول

د/ أحمد فريجة
أ/ إبراهيم هياق
جامعة بسكرة

الملخص :

للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان أهمية كبيرة،لتكوين مواطن الغد في ظل عالم متغير ،تسعى فيه الأنظمة التربوية إلى إدراج قيم التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في مناهجها الدراسية،والجزائر لم تشذ على ذلك،حيث يتبنى نظامها التربوي تلك القيم،ويعمل على ترسيخها في عقول وسلوكيات الناشئة، من خلال تضمينه لها في مناهجه الدراسية،وهذا المقال يستهدف إثارة قضية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المنظومة التربوية الجزائرية،للوقوف على واقع هذه التربية على كافة مستوياتها، وفق رؤية استشرافية.

Résumé:

L'éducation à la citoyenneté et droits de l'homme a une très grande importance a la construction d'un futur citoyen dans un monde en mutation et progression.

Les systèmes d'éducation essayent de manière ou d'autre d'intégrer les valeurs et les concepts de citoyenneté et droits de l'homme dans les programmes scolaires.

L'Algérie bien évidemment ne fait pas l'exception, car nous trouvons un programme qui comprend ces valeurs et concepts, et vise à améliorer l'établissement de ces valeurs dans les comportements et la prise de conscience des élèves a travers leurs présence dans les systèmes éducatifs.

L'objectif de cet article est d'aborder l'éducation à la citoyenneté et les droits de l'homme dans le système éducatif algérien, à tous les niveaux, selon la vision réaliste et prospective.

مقدمة:

إن التربية في مفهومها الحديث عملية تهدف إلى إعداد الفرد القادر على التكيف مع بيئته الاجتماعية بكل مفرداتها،ليصبح عضوا فعالا في مجتمعه،واعيا بكل حقوقه مدافعا عنها،وملتزما بأداء واجباته حريصا عليها،متفاعلا مع بيئته المحلية والعالمية،مدركا للجوامع الإنسانية التي تربطه بالآخر مهما كان جنسه أو دينه أو عرقه،مؤمنا بأن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات.

هذا ما جعل من المدرسة ونظامها التربوي في بؤرة الاهتمام لدى الباحثين والمهتمين بالشأن التربوي،خاصة أن هذا الفضاء المدرسي هو الحاضنة الأم للفئة الهشة من المجتمع ممثلة في الأطفال والمراهقين،حيث صار مدى الاهتمام بهذه الفئة من حيث التكوين والإعداد معيارا لتقدم الأمم ورقيها،والذي يسعى كل نظام تربوي إلى الحرص وبكل جد على تكوينهم ليكونوا مواطنين صالحين،من خلال نشر ثقافة السلوك المدني،والحوار وتقبل الآخر ومعرفة الحقوق والواجبات،نتيجة لما يتلقونه من تربية وإشراف نفسي وبيداغوجي يُمكنهم من التشبع بجملة من القيم التي تعزز لديهم الشعور بالمواطنة حقوقا مكتسبة وواجبات مُستحقة الأداء،مع الانفتاح على الآخر والسعي على تعزيز حقوق الإنسان بشكل يسمح بالتعايش في ظل التعدد الثقافي واحترام خصوصيات الغير والحرص على أن تُحترم هذه الخصوصيات،فالوعاء الثقافي لأي أمة يحمل بين طياته تعددا ثقافيا،تسعى التربية لتجعل منه عامل تماسك بين أفراد المجتمع،لا عامل فرقة وخلاف،تجنبا لكل مظاهر العنف المؤدي إلى قهر الإنسان لأخيه الإنسان،كما جاء في ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو عام 1974" إن الحرب تبدأ في عقول البشر وفي عقول البشر أيضا لابد وأن تنشأ حصون السلام....."والجزائر كغيرها من شعوب العالم يعمل النظام التربوي فيها على الحرص على تجسيد مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان كما جاءت في الدستور الجزائري كوثيقة رسمية ومرجعية،حيث تؤكدها الوثائق التربوية المرافقة لعملية الإصلاح التربوي الأخير (2004/2003) مجسدة في مادة التربية المدنية التي خُصص لها منهاجا وحجما زمنيا يتلقى فيها التلاميذ جملة من المفاهيم الأساسية للمواطنة وحقوق الإنسان.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على الشروع في تطبيق هذه الإصلاحات في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان،بات من الضروري التساؤل حول واقع ومستقبل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المدرسة الجزائرية،من خلال طرح التساؤل التالي:

ما واقع و مستقبل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المدرسة الجزائرية في ظل الإصلاح التربوي الأخير؟؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تناول الباحث الدراسة وفق التدرج الآتي:

1- **مفاهيـــــم الدراسة:** وفيها يتم استعراض جملة المفاهيم المفتاحية الواردة في المقال: المواطنة–التربية على المواطنة–التربية المدنية–حقوق الإنسان–التربية على حقوق الإنسان–الإصلاح التربوي.

2- **واقع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان،في المنظومة التربوية الجزائرية:** من خلال عناصر المنظومة التربوية بمختلف مكوناتها: المنهاج–المعلم–الإدارة المدرسية–الإشراف التربوي–الهياكل التربوية،وعلاقة المدرسة بالمجتمع.

3- **الآفاق المستقبلية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان:** بناء على تشخيص واقع هذا النمط من التربية، يقدم الباحث جملة من المقترحات لتعزيز دور هذه التربية مستقبلا في المدرسة الجزائرية.

1–مفاهيم الدراسـة: بداية تقتضي منا المحددات المنهجية أن نستهدف بالضبط والتحديد جملة المفاهيم الواردة في هذا المقال لتقريب معناه للمتلقي،وسنعتمد الإيجاز من خلال تبني المفاهيم الجامعة المانعة.

1–1–المواطنة:

تعددت المفهومات التي توضح ماهية المواطنة كل حسب الوجهة التي يتخذها كخلفية لتحديد المفهوم،حيث يعرفها قاموس علم الاجتماع" مكانة أو علاقة اجتماعية بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي(دولة)،ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء،ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية،وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طرق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة".[1]

ويشير (Cohen, J) إلى ثلاثة عناصر متميزة للمواطنة،من حيث كونها مكانة قانونية تتحدد بموجبها منظومة من الحقوق والواجبات للأفراد المواطنين التابعين لهذه الدولة،

وثانيا المواطنة كوجدان وانتماء،أي شعور الأفراد بالانتماء لهذه الدولة،مما يعزز لديهم المشاركة بفعالية في الحياة السياسية والاجتماعية،وثالثا المواطنة كممارسة ومشاركة من خلال شعور الفرد بعضويته في الدولة فيبادر إلى العمل بنشاط في استعمال حقه والقيام بواجبه.[2]

إذا المواطنة مكانة قانونية تضمن جملة الحقوق الإنسانية،يترتب عليها واجبات مستحقة الأداء،ترتبط وجدانيا بشعور الانتماء لهذا الوطن،يتجلى ذلك في المشاركة الفعالة المجتمعية والسياسية.

1-2-التربية على المواطنة

تهدف التربية على المواطنة إلى تكوين الفرد المواطن،المتشبع بقيم المواطنة التي تحدد حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية،وواجباته نحو هذا المجتمع من انتماء وولاء تكون محصلة ذلك الاستعداد التام للدفاع عن هذا المجتمع،ضد كل ما يهدد بقائه واستمرار وجوده،كما تشير التربية على المواطنة لتكوين مواطنين"واثقين في أنفسهم،يواجهون التمييز والاستبعاد بشجاعة،ويكون لهم صوت في تقرير شؤون مدارسهم والحي الذي يعيشون فيه والمجتمع بأسره،وأخيرا يكون لهم إسهام في تطوير جودة الحياة في المجتمع سواء بالرأي أو الخبرة أو بالعمل الإبداعي..الخ".[3]

1-3-التربية المدنية:

تعتبر التربية المدنية من خلال ما يتضمنه المنهاج الدراسي وسيلة هامة في النظام التربوي فهي" مجموعة من الخبرات المدنية من مفاهيم وقيم واتجاهات وممارسات،تعزز الجانب المدني لدى التلاميذ في مختلف جوانب الحياة المدنية،والنواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،وذلك ليكونوا فاعلين مستقبلا في بناء مؤسسات المجتمع ،والارتقاء به على أساس مبدأي الحقوق والواجبات".[4]

يمكننا أن نحدد أهم ما تهدف إليه التربية المدنية:

- ترسيخ القيم الاجتماعية والثقافية في وجدان التلاميذ،الذين يمثلون مشاريع للفرد المواطن الصالح مستقبلا، وتنمية روح المسؤولية والولاء للوطن، كما تعمل على تكوين الجوانب المرتبطة بعلاقة الإنسان بمجتمعه وبيئته ووطنه وأرضه سواء أكان وطنه الصغير أم وطنه العربي الكبير.[5]
- تنمية احترام الحريات العامة الفردية والجماعية، مع نبذ كل مظاهر التمييز تحت

أي شكل كان،وتعزيز أهمية حقوق المواطن والإنسان في ضمان العيش الكريم.

- إبراز العمق الإنساني في المعاملات بين أفراد المجتمع الإنساني.

1-4-حقوق الإنسان: تعددت مفاهيم حقوق الإنسان،غير أنها تُجمع كلها على أن هذه الحقوق مرتبطة بكينونة الإنسان،يكتسب من خلالها حقوقا لا يمكن التنازل عنها،لأنها عنوان لكرامته وحريته وحقوقه المكتسبة مهما كان نوعها،"فهي مجموعة الحقوق التي تحفظ للإنسان إنسانيته وحريته وكرامته التي أقرتها المواثيق والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات،كالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الحقوق الأخرى".(6)

كما يعرفها كارل فاسك بأنها" تلك الحقوق التي يتعين الاعتراف بها للفرد كونه إنسانا،وهي تتميز بأنه لا يشترط توافر الحماية القانونية لها حتى يمكن المطالبة بها".(7)

1-5-التربية على حقوق الإنسان:

إن التربية على حقوق الإنسان من أهم ما تهدف إليه النظم التربوية،وهي"سلسلة متكاملة من النشاطات التربوية الهادفة إلى تنشئة الفرد اجتماعيا من خلال توعيته بالحقائق والمفاهيم والمبادئ والقيم والاتجاهات والمهارات،المتصلة بحقوقه الإنسانية التي أقرتها الشرائع السماوية والقوانين والمواثيق الدولية،على نحو يمكنه من ممارسة مسؤولياته وواجباته في احترام هذه الحقوق والدفاع عنها".(8)

1-6-الإصلاح التربوي: منظومة من الإجراءات التربوية التي تسعى إلى إصلاح الخلل أو حالة عدم التوازن التي يشهدها النظام التربوي،نتيجة لجملة من المتغيرات وقد يكون الإصلاح التربوي،جزئيا أو كليا حسب طبيعة كل نظام، كما أنه يتضمن معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية.(9)

2-واقع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المنظومة التربوية الجزائرية

إن البحث في واقع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المدرسة الجزائرية بعد مرور عقد من الزمن على الشروع في تطبيق الإصلاحات التربوية الأخيرة،والتي جاءت استجابة لمطالب تربوية ونقابية ومجتمعية،ترى في ضرورة أن يتم الإصلاح التربوي من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة محليا وعالميا على كافة المستويات وقد أشار برنامج الأمم المتحدة للإغاثة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2000) تحت عنوان "خلق الفرص للأجيال القادمة "إلى ضرورة الإصلاح في الوطن

العربي محددا ثلاث استراتيجيات مهمة لذلك:[10]

- بناء رأس المال البشري راقي النوعية.
- صياغة علاقة تضافرية قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية.
- إقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي.

فالعالم المفتوح والذي بات قرية كونية مترامية الأطراف،يمكن لأي فرد أن يتواصل مع الآخر بكل يسر،فالتدفق المعرفي الهائل الذي رافق الثورة التكنولوجية،وجعل من عملية التواصل بين مختلف الثقافات أمرا يسيرا، وفي مقابل ذلك أصبحت عملية التواصل تتطلب قدرا معينا من التدريب يتلقاه طالب العمل ،من أجل اكتساب القدرة على جملة من العمليات التي تمكنه من الاستفادة من هذه القفزة النوعية وهذا ما أشار إليه محمد جواد رضا " طالب العلم يجب أن يدرب على تشخيص وفرز وتحليل مناطق التواصل« contact zones » بين العلوم والثقافات الإنسانية المختلفة".[11]

والجزائر ليست بمنأى عن التغيرات الحاصلة محليا ودوليا،خاصة بعد تحولها إلى نظام التعددية السياسية،والاقتصاد الحر بدلا عن الاقتصاد الموجه،بات من الضروري إحداث تغيرات على النظام التربوي،لإعداد الأجيال على منظومة القيم والمفاهيم التي تستجيب للمرحلة الجديدة،حيث تعتبر مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان من أهم المفاهيم التي تحتاج إلى تعزيز ودعم في المناهج التربوية والوسط التربوي بشكل عام،ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نفصل بين المواطنة وحقوق الإنسان كون هذه الأخيرة هي الضامن الحقيقي لمواطنة صحيحة،فاحترام مبادئ حقوق الإنسان من طرف الجميع معناه مواطنة كاملة،وبدونها تكون هذه المواطنة مبتورة أو مجرد جنسية يحملها الفرد بدون أي انتماء حقيقي لمجتمعه الذي يعيش فيه ويتفاعل مع مقوماته،وقد تؤدي إلى ظهور النزعات الطائفية والنعرات العرقية نتيجة شعورها بعدم احترام حقوقها الإنسانية في التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي،لذلك فتربية الأبناء وتنشئتهم على مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان هو صمام الأمان لاستمرارية الأمة وضمان أمنها وسلامتها.

فكان القانون 08-04مؤرخ في 2008/01/23المتضمن القانون التوجيهي للتربية،واضحا في تحديد تصور للمواطن الذي تهدف الإصلاحات الأخيرة لتكوينه، مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة ،شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه،ومتفتح على الحضارة العالمية.

تعتبر العناصر المكونة للمدرسة الجزائرية المعلم – المنهاج– الإدارة التربوية–الإشراف التربوي–الهياكل التربوية،علاقة المدرسة بالمجتمع، عناصر أساسية تستوقفنا بالدراسة والتأمل للوقوف على واقع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المدرسة الجزائرية،وفقا للتسلسل التالي:

2-1-المعلم

يتمتع المعلم بمكانة مميزة جاءت نتيجة للرسالة التي يحملها،وأي خطأ في هذه الوظيفة قد تتجر عنه عواقب وخيمة لا يمكن تداركه مداها بسهولة،بل تتطلب مجهودات مضاعفة،يعتبر جل المفكرين التربويين أن المعلم له دور استراتيجي في العملية التربوية يتغير هذا الدور وفقا لمتطلبات كل أوان،فالمعلم كموجه ومرشد لمنابع المعرفة وكيفية استخدامها،لا زالت مكانته تكتسي أهمية بالغة،"فهم أكبر قوة منتجة في العالم لأنهم يطبقون في عملهم المعرفة المنظمة (Systematic knowkedge) ويشكلون عقول الأجيال الجديدة، بما يخدم مجتمع المعرفة واقتصادها".[12]

نسجل في المدرسة الجزائرية ضعف ملحوظ في إعداد المعلمين وفق مقاربات،تنمي لديهم اتجاهات ايجابية نحو المواطنة وحقوق الإنسان وكيفية تجسيدها ميدانيا من خلال السلوكيات الصادرة عن المعلمين من خلال أنماط التعامل بين المعلمين فيما بينهم ومع تلاميذهم،وتكريس النظرة النمطية للمعلم تجاه التلميذ المثالي أو التلميذ النموذج الذي يتجلى في ذلك التلميذ المطيع والمستجيب لكل إيحاءات مُعلميه،ولا يبدي أي معارضة لما يقال له سواء في شكل نصائح أو أوامر،مما يقضي على ملكة النقد والإبداع لديه في مهدها،وهذا ما يتعارض مع التربية من أجل المواطنة وحقوق الإنسان،لأن الحقيقة تنبع من احتكاك الأفكار وليس من الموقف التسلطي،الذي يبدي حقيقة أبدية،وهذا يجب أن يكون منهجا عند كل المربين والمتعاملين مع المنظومة التربوية،وليس مجرد شعار نرفعه ونتغنى به.[13]

2-2-الإدارة التربوية

إن الإدارة التربوية هي القلب النابض للمؤسسة التربوية،من خلال ضبط العلاقة بين مكونات الوسط التربوي،والحرص على السير الحسن لظروف التمدرس من خلال توفير الشروط المادية والمعنوية لذلك،كل هذه المهام الأساسية وغيرها من

المهام الفرعية،يجب أن تتم في أحسن الظروف والأحوال، فالعاملين في الوسط التربوي بشكل عام تغيب عنهم ثقافة المواطنة ومظاهرها وخاصة بتواجد العديد من المظاهر على سبيل المثال:نسبة الاستيعاب والرسوب،والتسرب سنجد أن هناك فروقا هي دائما لصالح الأغنياء دون الفقراء وفي المدينة دون الحضر.(14)

2-3-المنهاج

يعد المنهاج الوثيقة الرسمية المجسدة للغايات التربوية لأي نظام تربوي، يتضمن جملة من المعلومات والمفاهيم والمبادئ والقيم والنظريات،التي تقدم للمتعلمين في مرحلة تعليمية بعينها وتحت إشراف المدرسة الرسمية وإداراتها، شهد المنهاج التربوي تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة من المفهوم التقليدي الذي يحصر المنهاج في جملة الدروس المقررة خلال سنة دراسية بذاتها تنتهي باجتياز الطلاب لاختبار نهاية السنة،وتحتوي هذه المقررات على معلومات وثقافات تفرض على المتعلمين وتلقى عليهم،ويلقنها لهم معلموهم داخل حجرة الدراسة.(15)

إلى منهج يراعي وميول وقدرات التلاميذ وحاجات المجتمع وقضاياه البيئية والاجتماعية والتكنولوجية.(16)

وعليه فالمناهج التربوية بما تحتويه من معارف ومهارات وقيم ومبادئ واتجاهات،تهدف إلى تنمية جملة من الكفاءات التربوية لدى التلاميذ تكون محصلة لمرحلة تعليمية معينة،والمنهاج التربوي في الجزائر للمرحلة المتوسطة في مادة التربية المدنية ركز على جملة من القيم والمفاهيم المتضمنة،والتي تخدم غايات التربية على المواطنة وحقوق الإنسان،التي وردت في القانون التوجيهي،معتبرا التربية المدنية المادة التعليمية الإستراتيجية.(17)

إن استعراض جملة المعارف المستهدفة ذات العلاقة بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان في منهاج التربية المدنية للمرحلة المتوسطة في الجزائر،كما يوضحها الجدول التالي:

جدول يوضح المجالات المفاهيمية في منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط ونسبة تمثلها وترتيبها*

1

المجال المفاهيمي	الأولى متوسط	الثانية متوسط	الثالثة متوسط	الرابعة متوسط	النسبة الكلية للمجال	الترتيب
الحياة الجماعية في المؤسسة التعليمية	31.03%	00%	00%	00%	31.03%	06
سلطات الدولة	%00	13.33%	17.34%	17.29%	47.96%	03
المواطنة والهوية	30.17%	14.28%	33.52%	%00	77.97%	01
حقوق الإنسان	00%	00%	00%	28.10%	28.10%	08
الدولة والمجتمع الجزائري	00%	00%	17.34%	13.51%	30.85%	07
الديمقراطية	00%	14.28%	17.34%	10.81%	42.43%	04
الجزائر والمجتمع الدولي	00%	00%	14.45%	18.37%	32.82%	05
البيئة والصحة والتراث	38.79%	14.28%	00%	00%	49.99%	02
نسبة التغطية	100 %	56.17%	100%	88.08%		

يُظهر لنا الجدول المجالات المفاهيمية التي تعتبر منطلقا، تُبنى على أساسه الكفاءات المرحلية والقاعدية،وتُحدد المهارات الواجب تنميتها لدى طلاب هذه المرحلة،حيث نسجل المجالات المفاهيمة التي تساهم في تعزيز قيم المواطنة لدي التلاميذ،نجد المواطنة والهوية كمجال مفاهيمي مستقل في السنوات الثلاث المتتابعة(3.2.1متوسط)، تحتل بنسبة (77.97%)،من الحجم الكلي للمنهاج المعد لمرحلة التعليم المتوسط،أما المجالات التي تعتبر داعمة للمفهوم وقيَمه،نجدها

*الجدول من إنجاز الباحث حيث قام بإجراء حصر للمجالات المفاهيمة ذات العلاقة بموضوع المواطنة وحقوق الإنسان،ثم حصر للمجالات المفاهيمة المتضمنة في كل مستوى دراسي،وذلك بتحديد حجم المجال من خلال حساب عدد الصفحات المخصصة لمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان،ثم تحديد نسبة تمثلها مقارنة بالعدد الإجمالي لصفحات الكتاب المعبر عنه ب (100%)،وتحديد ترتيب كل مجال من خلال نسب تمثله في مناهج السنوات الأربعة،وتعميم ذلك على كافة المستويات الدراسية لمرحلة التعليم المتوسط،ثم حساب المجموع الكلي لحجم المجالات المعبرة عن موضوع المواطنة وحقوق الإنسان في المستوى الدراسي الواحد،بناء على عدد الصفحات المتضمنة لموضوع الدارسة،وفقا للمعادلة التالية:

عدد الصفحات المتضمنة لمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان× 100 / المجموع الكلي لصفحات الكتاب المدرسي.

تظهر في مجال البيئة والصحة والتراث بنسبة(49.99%)،نظرا لأهمية البيئة والتراث في تعزيز مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان لدى التلاميذ وضرورة احترام البيئة والمحافظة عليها وصون التراث الوطني بكل أصنافه،ثم مجال الديمقراطية الذي يحتل بدوره حيزا في للسنوات الدراسية المتتابعة(4.3.2،متوسط)، بنسبة(42.43%)نظرا للارتباط الوثيق بين الممارسة الديمقراطية والمواطنة،في حين كان مجال سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية وهياكلها وكيفية أداء مهامها خدمة للمواطن بنسبة(47.96%)،في حين سجل مجال العلاقات الاجتماعية في المؤسسة التعليمية،نسبة(31.03%)،أما علاقة الدولة بالمجتمع من خلال المنظمات المجتمعية ودورها في تحقيق أهداف المواطنة،فكانت بنسبة(30.85%)،في حين سجل مجال الجزائر والمجتمع الدولي بكل منظماته الدولية ودورها،وعلاقة الجزائر بها من خلال التربية والمحافظة على التراث العالمي للأمة وحل النزاعات بين الدول بطرق سلمية تعزز ثقافة السلام والمحبة،نسبة(32.82%)،أما مجال حقوق الإنسان فسجل أضعف نسبة(28.10%)ركز على التعريف بحقوق الإنسان كما وردت في المعاهدات والمواثيق الدولية،المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والخروقات المسجلة في مجال حقوق الإنسان،كما تطرق للأمن والسلم العالمي وكيفية المحافظة عليه،إن محتوى منهاج التربية المدنية يغطي بشكل كاف المفاهيم والقيم المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان.

2-4-الإشراف التربوي

تكتسي مهنة الأخصائي الاجتماعي النفسي في الوسط المدرسي أهمية بالغة الحساسية نظرا للمهمات الموكلة له فهو بمثابة حلقة الوصل بين مجالات العمل في الوسط المدرسي، فيما بينها من جهة وبينها وبين المحيط الاجتماعي للبيئة المدرسية، فالمختص في هذا المجال ينجز أعماله على عدة مستويات فيها ما تعلق بمستوى الأفراد (تلاميذ ،أساتذة، طاقم إداري) أو ما تعلق بجملة التفاعلات الحاصلة بين هذه الأطراف والبيئة المدرسية والمجتمع الذي تنتمي إليه،وبكل أسف نسجل غياب هذا النوع في مدارسنا رغم توفر عدد كبير من خريجي الجامعات في هذا المجال،فمستشار التوجيه المدرسي على مستوى الثانويات لا يمكنه القيام بمهامه التربوية والإدارية على مستوى مقاطعة بأكملها،مما يفقد المدارس

الابتدائية والمتوسطات خدمات نفسية واجتماعية تساهم في ترسيخ القيم الايجابية لدى التلاميذ وتعزز لديهم الشعور بالانتماء من خلال مساعدتهم على التغلب على الصعوبات المسجلة تربويا أو اجتماعيا.

2-5-الهياكل التربوية

يساهم البناء المدرسي في العملية التربوية،من خلال حجم وشكل المباني والمساحات الخضراء والفضاءات الثقافية والرياضية في المدرسة، والتي تؤثر على نمط الحياة التربوية،فكلما تميز هذا البناء بالتنسيق والتنظيم والنظافة،ومراعاة المتطلبات العمرية للتلاميذ والحاجات النفسية لهم،كان لهذا البناء دور فعال في نجاح الفعل التربوي وترسيخ القيم المجتمعية لدى التلاميذ،وكلما تميز بعكس ما ذكرنا كلما ساهم في زيادة التوتر النفسي والنفور المدرسي لدى التلاميذ،مما يجنح ببعضهم للتعبير عن هذا الرفض،بسلوكيات عنيفة لفظيا أحيانا وماديا في أحيان أخرى، مما يؤجج لديهم كره الوسط المدرسي والدراسة عموما،ويضعف من مستوى شعورهم بروح المواطنة والتمتع بحقوق الإنسان،تكفي زيارة واحدة لمؤسسة تربوية والإطلاع على مدى مساهمة التلاميذ في كثير من الأحيان في تلف عدد كبير من مكونات الهيكل التربوي،نتيجة لعدة عوامل لعل أهمها الاكتظاظ المسجل في المؤسسة والذي تصعب معه كل أشكال المراقبة،وضعف قيم المواطنة لدى كثير من التلاميذ،يساهم نمط البناء وقلة المساحات المخصصة لممارسة الأنشطة المعبرة الثقافية والرياضية،في ضعف التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

2-6-الأسرة والمجتمع

تعتبر العلاقة بين الأسرة والمدرسة كالعلاقة بين الروح والجسد،فهما وجهان لعملة واحدة،يتبادلان الأدوار والمواقع والتأثير في حياة التلميذ،غير أن انحراف احدهما بقصد أو بدونه عن منظومة الأهداف يكون له عواقب وخيمة،وهذا ما نسجله بكل أسف في المدرسة الجزائرية،حيث لا نحتاج إلى كثير من الجهد لاكتشاف التناقض في كثير من الأحيان بين القيم التي تسعى المدرسة لغرسها في وجدان التلاميذ،والقيم السائدة في الوسط الاجتماعي،انطلاقا من الأسرة في تبنيها سلوكيات وقيما مناهضة لثقافة الحوار وتقبل الأخر انطلاقا من علاقة الأب بالأم،حيث مازالت ثقافة المجتمع الذكوري طاغية على المنظومة القيمية للأسرة

والمجتمع،فكيف نطلب من أطفالنا أن يكونوا ديمقراطيين،ومدافعين عن حقوقهم بشكل سلمي بعيدا عن كل أشكال العنف والتطرف؟؟؟ونحن نمارس عليهم كل أشكال العنف مما يشاهدونه وهم في سن يافعة من ممارسات منافية لكل هذا انطلاقا من منظومة العلاقات بين أفراد أسرتهم،ثم مجتمعهم الصغير ممثلا في المدرسة وانتهاءً بالمجتمع الكبير.

3- تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان في المدرسة الجزائرية رؤية استشرافية

إن المدرسة كمؤسسة من مؤسسات المجتمع والتي تضطلع بمهمة التنشئة الاجتماعية كغيرها من المؤسسات يقع على عاتقها الدور المحوري والكبير في عملية التنشئة الاجتماعية،والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان من أهم اهتمامات النظام التربوي في الجزائر في ظل الإصلاح التربوي الأخير،حيث اعتبرها القانون التوجيهي بالتربية الإستراتيجية،غير أننا وبعد مرور أكثر من عقد على التوجه الجديد في التدريس بالمقاربة بالكفاءات والتي تركز على تنمية الجوانب الأساسية في شخصية المتعلم معرفيا ووجدانيا وسلوكيا،وفي ظل الملاحظات المنافية لمبادئ المواطنة وحقوق الإنسان في الوسط التربوي،سواء من التلاميذ أو الطاقم التربوي والإداري،كعدم احترام المؤسسة التربوية والقائمين عليها،وإتلاف ممتلكاتها والعزوف عن الوقوف احتراما للعلم الوطني،والبقاء أمام مؤسسات التعليم على الساعة الثامنة في طوابير تنتظر الباب ليفتح للدخول،صارت ظاهرة تحتاج البحث الجاد في كيفية معالجتها بطريقة علمية بعيدا عن أي شكل من أشكال العلاج الإداري،وتجبرنا على طرح التساؤل من جديد حول جدوى تنمية قيم المواطنة وحقوق الإنسان لدى التلاميذ،والبحث عن مكامن الخلل في هذا النوع من التربية والتي ليست بالضرورة كامنة في محتوى المناهج،حيث يمكننا أن نوجز التدخل لحل هذه المعضلة على المستويات الآتية:

3-1-المدرسة فضاء مكاني: يعتبر الإطار الفيزيقي للمؤسسة التربوية على درجة من الأهمية،في المساهمة في خلق مناخ يساهم في تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان،في جوانبها الإجرائية،ولترسيخها في وجدان التلاميذ،فالقاعات الدراسية التي توفر ظروف تمدرس التلاميذ بشكل نموذجي من حيث العدد والألوان المختارة للجدران،نوعية الطاولات والكراسي،السبورة والإنارة الطبيعية والكهربائية والتدفئة،توفر

دورات مياه نظيفة ومعتنى بها ومراقبة رقابة صحية صارمة،وتوفر مكتبة مدرسية مجهزة بكل ما تحتاجه من وسائل،بالإضافة إلى فضاءات خاصة بالأنشطة الرياضية والثقافية،مع توفر حديقة مدرسية إجبارية في كل مؤسسة تربوية يتم انجازها،فنوعية المباني وطريقة تصميمها بما يتلاءم مع الأهداف التعليمية عامل مساعد على نجاح الفعل التربوي في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

3-2-المدرسة فضاء تعليمي: إن للمدرسة دور تعليمي وتربوي وتكويني،تتداخل هذه الأدوار وتتكامل فيما بينهما لتنعكس على شخصية التلميذ من خلال سلوكياته في الوسط المدرسي وخارجه،ولن يتحقق ذلك بالشكل المطلوب إلا إذا تم إجراء مراجعة شاملة لجملة من المعوقات التي تقف عائقا في تحقيق هذا الهدف نوجزها فيما يلي:

- **مراجعة المناهج الوطنية:** إن الأنشطة التربوية الداعمة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان،تحتاج للتفعيل والتعزيز ليكون التلميذ موصولا نظريا بالجوانب التطبيقية،إنه من الضروري تمكين الربط بين المضمون النظري في المقررات الدراسية وتطبيقاتها العملية، لكونها أساسا في تنمية المواطنة من خلال الممارسة،فمن الواجب انعكاس المعارف والأفكار النظرية إلى ممارسات تربوية داخل البيئة المدرسية على نحو يتجاوز الحدود والأفكار المعرفية،تستمر وتتعدى الحدود المدرسية متمثلة بتعاملات النشء مع المجتمع الخارجي و الخدمات الوطنية. (18)
- **الحياة الديمقراطية في الوسط المدرسية:**

تعتبر الديمقراطية ومبادئها معيارا محددا لأي مجتمع يرغب في تحقيق المواطنة الفعلية،فلا يمكن تصور دعوة لتربية التلاميذ على مبادئ المواطنة حقوقا وواجبات واحترام للآخر وتقبل الأفكار المختلفة عن تصوراتنا،ونبذ كل سلوك متطرف وهو يشاهد يوميا الانتهاكات المتكررة لهذا المبدأ في الوسط التربوي،مما يتطلب القيام بدورات تكوينية وتدريبية في كيفية التسيير والتعامل وفقا لمقاربة العمل الديمقراطي،وتكوين المعلم الحر المؤمن بالتعددية وقبول الآخر.(19)

إن تكثيف الأنشطة الداعمة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان من خلال استحداث نوادي للمواطنة وحقوق الإنسان في الوسط التربوي وحث التلاميذ على

الانضمام والمشاركة الفعالة في نشاطاتها،واستحداث إذاعة مدرسة وتفعيل ما هو موجود،يشارك فيها التلاميذ بأنشطة مختلفة تعزز روح المواطنة وحقوق الإنسان لديهم وتشعرهم بفاعليتهم وتنمي قدراتهم على التعبير والنقد بكل حرية،وتعزز ثقافة الديمقراطية لديهم.

3-3-المدرسة فضاء اجتماعي: إن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في الوسط المدرسي تجابه تحديا كبيرا، في ظل التناقض بين القيم المدرسية وما يحدث خارج أسوار المدرسة، ومن أهم الإجراءات التي نرى فيها تفعيلا للعلاقة بين المجتمع والمدرسة نوجزها فيما يلي:

- تفعيل دور جمعيات أولياء التلاميذ في الوسط المدرسي،وخاصة أن القانون التوجيهي للتربية اعتبرها شريكا اجتماعيا، من خلال تنظيم دورات تكوينية من طرف هذه الجمعيات للأولياء لنشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان،وكيفية تربية الأبناء على أسس علمية صحيحة.
- ربط المدرسة بالمجتمع المدني من خلال التواصل الجيد بين مختلف الجمعيات الناشطة في المحيط الاجتماعي،من خلال تنظيم أبواب مفتوحة على هذه الجمعيات ليساهم الطلبة بنشاطاتهم من خلالها ويتدربون على أسس التفاعل الاجتماعي لرجل الغد.

خاتمة

إن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان تكتسي أهمية بالغة في تكوين مواطن الغد في ظل عالم متغير ،والمناهج التربوية للتربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط في المدرسة الجزائرية، تتضمن مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان،ويسعى النظام التربوي بكل مكوناته لتعزيز هذا النوع من التربية،غير أننا نسجل جملة من المعوقات تتمثل في،ضعف التكوين في هذا المجال لدى الأساتذة،نمط بناء الهياكل المدرسية والإشراف التربوي والإدارة المدرسية،وعلاقة المدرسة بالمجتمع،والتي تعتبر ورشات مفتوحة أمام الباحثين،لتحديد مكامن النقص والقصور ووصف التدخلات الملائمة للإصلاح والتجديد.

هوامش البحث

[1]عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص56.

[2] - Cohen, J., 1999, "**Changing Paradigms of Citizenship and the Exclusiveness of the Demos**", SAGE (London, Thousand Oaks, CA and New Delhi), *International Sociology*, September 1999, 14 (3): 245–268.

[3] سامح فوزي، **المواطنة**،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،القاهرة،2007،ص 23.

[4]رائدة خليل سالم،**المدرسة والمجتمع**،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2006، ص ص131،130.

[5]محمد عبد الرحمن عيسوي،**التربية النفسية للطفل والمراهق**،دار الراتب الجامعية،لبنان،2000،ص168.

[6]اللقاني الجمل،**معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس**،عالم الكتب، ط2،القاهرة،1999،ص 125.

[7]عواد يوسف وآخرون،**حقوق الإنسان في الحياة التربوية–الواقع والتطلعات**،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان(الأردن)،2008،ص ص 146.144.

[8]عطية خليل عطية،**أساسيات في حقوق الإنسان والتربية**،دار البداية ناشرون وموزعون،عمان(الأردن)،2010،ص 19.

[9] حسن حسين البيلاوي،**الإصلاح التربوي في العالم الثالث**، عالم الكتب ،القاهرة، 1998، ص32

[10]علي الحوات ،**ملاحظات حول بناء القدرات البشرية** "**التعليم**" تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000، جامعة الفاتح والمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس (ليبيا) ، ص13.

[11]محمد جواد رضا ، **الإصلاح التربوي العربي–خارطة طريق**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2006، ص117.

[12] المرجع نفسه،ص 51.

[13] علي بن محمد،**معركة المصير والهوية في المنظومة التربوية**،دار الأمة،الجزائر،2001،ص38.

[14] شبل بدران،**التربية المدنية–التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان**،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2009 ،ص108.

[15] صلاح الدين عرفة محمود،**مفهومات المنهج**،عالم الكتب،القاهرة،2006،ص 7.

[16] المرجع نفسه،ص12.

[17]وزارة التربية الوطنية،مديرية التعليم الأساسي،اللجنة الوطنية للمناهج،**منهاج التربية المدنية للرابعة متوسط**،الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر،2003،ص41.

[18]علي بن سعد الماجد، **دور المعلم في توظيف المقررات الدراسية لتنمية الانتماء الوطني**، بحث مقدم لندوة(الانتماء الوطني في التعليم العام رؤى وتطلعات) المنعقدة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 14.

[19] شبل بدران،**التعليم والحرية(قراءة في المشهد التربوي المعاصر)**،الدار المصرية اللبنانية،2011،ص 230.